

Distr.: General
29 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد تور فينيسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين يوم الخميس 25 آذار/مارس 2021.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس (S/2020/372) والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس – **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير

21-04173 (A) 310321 250421


المرفق الأول

إحاطة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينيسلاند

بالنيابة عن الأمين العام، سأكرس هذه الإحاطة لعرض تقريره الثالث عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يشمل الفترة من 11 كانون الأول/ديسمبر إلى 23 آذار/مارس.

ويدعو القرار 2334 (2016) إسرائيل إلى "أن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا". ولكن استمرت أنشطة الاستيطان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي 17 و 18 كانون الثاني/يناير قدمت السلطات الإسرائيلية خططا لإنشاء نحو 800 وحدة سكنية وقدمت عطاءات لإنشاء نحو 900 1 وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم. وطُرِحت عطاءات لإنشاء 210 وحدة إضافية في القدس الشرقية. وتقع نحو 40 في المائة من تلك الوحدات في عمق مستوطنات الضفة الغربية المحتلة. وتوجد أكثر من 200 وحدة في مخافر أمامية غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي، تواصل السلطات الإسرائيلية عملية تنظيمها بأثر رجعي.

وفي 19 كانون الثاني/يناير رفضت محكمة القدس المحلية أمرا بتجميد عملية تقديم العطاءات لإنشاء نحو 200 1 وحدة في جفعات هاماتوس. وأعلن عن العطاءات الفائزة في 20 كانون الثاني/يناير. ومن شأن إنشاء تلك المستوطنة الجديدة أن يعزز حلقة من المستوطنات على طول المحيط الجنوبي للقدس وستلحق ضررا كبيرا باحتمالات إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا في المستقبل.

واستمرت أيضا عمليات هدم ومصادرة مبان يملكها الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونظرا لعدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، والتي يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها تقريبا، هدمت السلطات الإسرائيلية 325 مبنى أو صادرتها أو هدمها أصحابها لتجنب رسوم الهدم الإسرائيلية الباهظة. وأسفرت هذه الإجراءات عن تشريد 465 شخصا من بينهم 253 طفلا و 105 امرأة.

وفي خمس حوادث وقعت في شباط/فبراير كان آخرها في 22 شباط/فبراير هدمت قوات الأمن الإسرائيلية أو صادرت 80 مبنى يعيش فيها أهالي حمصة البقيع من البدو الفلسطينيين في منطقة لإطلاق النار أعلنتها إسرائيل في غور الأردن. وأدت هذه الأعمال مرارا وتكرارا إلى نزوح نحو 63 شخصا من بينهم 36 طفلا. وأبلغت السلطات الإسرائيلية السكان المحليين بأن عليهم الانتقال إلى موقع قريب من قرية عين شبلي.

وفي 15 شباط/فبراير و 2 آذار/مارس رفضت محكمة القدس المحلية الطعون المقدمة ضد إخلاء 13 أسرة فلسطينية تتألف من حوالي 52 شخصا في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. ولا تزال عملية الاستئناف أمام المحكمة العليا جارية. كما أيدت المحاكم الإسرائيلية أوامر إخلاء ست عائلات فلسطينية تتألف من حوالي 80 فردا تعيش في حي سلوان.

ويدعو القرار 2334 (2016) إلى اتخاذ "خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير". ولكن استمر العنف يوميا للأسف.

لقد قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أربعة فلسطينيين من بينهم طفلان خلال المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية والهجمات ضد أفراد الأمن الإسرائيليين وغيرها من الحوادث. وأصيب 480 فلسطينيا من بينهم سبع نساء و 66 طفلا من بينهم 55 أصيبوا بالذخيرة الحية. وقتلت امرأة إسرائيلية وأصيب 12 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك أصيب 18 مدنيا إسرائيليا، من بينهم ثلاث نساء وخمسة أطفال على أيدي فلسطينيين في اشتباكات، وإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة والهجمات وغيرها من الحوادث.

وفي غزة أطلق مسلحون فلسطينيون ستة صواريخ ومنطادا حارقا من غزة على إسرائيل. ردا على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي 11 صاروخا على غزة على ما وصفها بأنها مواقع تابعة لحماس فضلا عن مناطق مفتوحة. وأصيب سبعة مدنيون فلسطينيون في تلك الحوادث، من بينهم طفل واحد.

وفي الضفة الغربية المحتلة قُتلت في 20 كانون الأول/ديسمبر امرأة إسرائيلية تبلغ من العمر 52 عاما رميا بالحجارة بالقرب من مستوطنة تل ميناشي. وفي 24 ديسمبر/كانون الأول اعتقلت القوات الإسرائيلية رجلا فلسطينيا بالقرب من جنين قالت إنه اعترف بالقتل.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر أطلق فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاما النار على نقطة تابعة للشرطة الإسرائيلية في مدينة القدس القديمة ثم أطلقت عليه قوات الأمن الإسرائيلية النار وأردته قتيلا.

وفي 1 كانون الثاني/يناير أصيب فلسطيني بالشلل في أقصى جنوب الضفة الغربية المحتلة بعد أن أطلقت عليه القوات الإسرائيلية النار أثناء منازعة للاستيلاء على مولد كهربائي. وخلص تحقيق داخلي أولي أجراه جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أن إطلاق النار كان صدفةً، وهي رواية اعترض عليها شهود عيان فلسطينيون. وشرع جيش الدفاع الإسرائيلي في إجراء تحقيق إضافي في الحادث.

وفي 5 كانون الثاني/يناير قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا بالرصاص عند مفترق طرق غوش إتزيون في الضفة الغربية بعد أن حاول كما زُعم، طعن أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بسكين.

وفي 26 كانون الثاني/يناير، حاول صبي فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاما طعن جندية إسرائيلية بالقرب من مستوطنة أرييل فأطلقت عليه قوات الأمن الإسرائيلية النار وأردته قتيلا واحتجزت إسرائيل جثته.

وفي 31 كانون الثاني/يناير، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 36 عاما وقتلته أثناء ركضه وهو يحمل سلاحا يدوي الصنع نحو ضباط متمركزين عند مفترق غوش إتزيون.

وفي 19 آذار/مارس قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا أثناء مظاهرة في بيت دجن بالقرب من نابلس. وأُبلغ أن الرجل أصيب بثلاث رصاصات في رأسه بينما كان يستخدم مقلاعا لإلقاء الحجارة على قوات الأمن الإسرائيلية.

واستمر العنف ضد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة. ووقع 116 هجوما من قبل المستوطنين الإسرائيليين وآخرين ضد الفلسطينيين أسفرت عن مقتل فلسطينيين اثنين وإصابة 37 آخرين وإلحاق أضرار بممتلكات الفلسطينيين. وذكرت مصادر اسرائيلية ان الفلسطينيين نفذوا حوالى 170 هجوما ضد مستوطنين اسرائيليين ومدنيين آخرين أسفر عن 18 إصابة وسبب أضرارا بالممتلكات.

وفي 3 كانون الثاني/يناير أصيبت امرأة بجروح خطيرة جراء قذفها بحجر أثناء قيادتها سيارتها بالقرب من دير نظام القريبة من بلدة قلقيلية.

وفي 5 شـباط/فبراي، أطلق مسـتوطنون إسـرائيليون النار على فلسـطيني فأردوه قتيلا في مخفر أمامي في مزرعة ساديه إفرايم الاستيطانية بالقرب من قرية رأس كركر بعد أن أُفيد بأنه حاول اقتحام منزل. ووصفت قوات الأمن الإسرائيلية الحادث بأنه كان هجوما إرهابيا وذكرت أن الرجل لم يكن مسلحا ولم يعثر في حوزته على أي أسلحة.

وفي 23 شباط/فبراير أصدرت السلطات الإسرائيلية لائحة اتهام ضد صبي إسرائيلي يبلغ من العمر 17 عاماً بتهمة إلقاء قنابل صوتية على منازل فلسطينيين في قرية سرطة بالضفة الغربية وإلحاق أضرار بالممتلكات.

وفي 13 آذار/مارس هاجم مستوطنون إسرائيليون أسرة فلسطينية، من بينهم سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 14 عاما في شِعب البطم في جنوب الخليل. ونُقل الأب إلى المستشفى بإصابات خطيرة. وفتحت الشرطة الاسرائيلية تحقيقا في الحادث.

وفي 5 شباط/فبراير، قررت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية أن اختصاص المحكمة يمتد ليشمل الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي 3 آذار/مارس، أكدت المدعية العامة للمحكمة في بيان أن مكتبها بدأ تحقيقا فيما يتعلق بالحالة في فلسطين، يشمل جرائم تدخل في اختصاص المحكمة ويزعم أنها ارتُكبت منذ 13 حزيران/يونيه 2014.

ويدعو القرار 2334 (2016) الطرفين إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز أو التحريض أو الخطابات التحريضية. واستمر بعض المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين في استخدام هذه الخطابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

فقد قال مسؤول كبير في حركة فتح إن إسرائيل ترتكب "هولوكوست ثانية" ضد الفلسطينيين. واستخدم مسؤول في السلطة الفلسطينية لغة معادية للسامية لوصف اليهود، في حين اتهم مسؤول آخر في السلطة الفلسطينية إسرائيل بأنها "تسعى إلى تدمير المسجد الأقصى". ودعا مسؤول كبير في حركة حماس إلى "إبادة دولة إسرائيل الوحشية"، قائلا إن "العدو الصهيوني" يسعى إلى "إفساد البشرية جمعاء".

وأشاد عضو في الكنيست بإنشاء البؤر الاستيطانية، قائلا إن المستوطنين الذين يعيشون فيها "يمنعون بأجسادهم أي إمكانية لإقامة دولة إرهابية فلسطينية في قلب دولة إسرائيل مستقبلا".

وكرر القرار 2334 (2016) دعوات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى

"اتخاذ خطوات إيجابية فورية لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على الأرض التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين".

وقد سُجلت بعض الخطوات الإيجابية خلال هذه الفترة.

ففي 15 كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس الفلسطيني عباس مرسوما يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

وفي 9 شباط/فبراير، اختتمت الفصائل الفلسطينية محادثات في القاهرة لحل عدة خلافات طويلة الأمد. وتشمل مجالات الاتفاق الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ وإنشاء محكمة انتخابية، يُعين أعضاؤها بتوافق الآراء؛ والإفراج عن جميع المحتجزين بسبب

انتماءاتهم السياسية أو آرائهم. وفي 20 شباط/فبراير و 1 آذار/مارس، أصدر الرئيس عباس مراسيم لسن هذه الاتفاقات. وتشير التقارير الأولية إلى إطلاق سراح عدد من المحتجزين. واجتمعت الفصائل مرة أخرى في القاهرة في 15 آذار/مارس. وعلى الرغم من الطلبات بتخفيف القيود المفروضة على المرشحين المحتملين، أعاد قادة الفصائل تأكيد الطرائق الحالية لإجراء الانتخابات.

وفي 17 شباط/فبراير، انتهت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية من تسجيل الناخبين وأعلنت تسجيل أكثر من 91 في المائة من الناخبين المؤهلين. وافتتحت اللجنة فترة تسمية المرشحين في 20 آذار/مارس وستنتهي هذه الفترة في 31 آذار/مارس.

وفي الوقت نفسه، لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تهديدا صحيا مستمرا وكانت لها عواقب اجتماعية واقتصادية كبرى في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، ازدادت حالات كوفيد-19 الجديدة زيادة كبيرة في الضفة الغربية. ولا تزال الأعداد في غزة منخفضة ولكنها زادت مرة أخرى بعد انخفاض كبير.

وقد بدأت حملة التطعيم الفلسطينية ولكن توافر اللقاحات لا يزال شاغلا رئيسيا. وفي 17 آذار/مارس، قدم مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي الدفعة الأولى المؤلفة من حوالي 000 60 لقاح إلى الضفة الغربية وغزة، وذلك في إطار التزامه المسبق بطرح اللقاحات في الأسواق. وتفيد التقارير بأن حوالي 000 70 لقاح إضافي قد تم إيصالها إلى الفلسطينيين، بما في ذلك في غزة، عن طريق تبرعات من الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة. وأشارت إسرائيل، حيث تسير حملة التطعيم بوتيرة سريعة، إلى أن تطعيم السكان الفلسطينيين مسؤولية السلطة الفلسطينية. غير أن إسرائيل يسرت عمليات التسليم عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة ووسعت نطاق برنامجها للتطعيم ليشمل بعض السكان الفلسطينيين، بما في ذلك في القدس الشرقية.

ويشمل ذلك تزويد إسرائيل السلطة الفلسطينية بنحو 000 5 لقاح، فضلا عن تطعيم أكثر من 000 100 فلسطيني يحملون تصاريح لدخول إسرائيل، بمن فيهم العاملون الصحيون الفلسطينيون في إسرائيل. وفي الأيام الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير عن إحراز تقدم في المحادثات بشأن زيادة توفير اللقاح، بما في ذلك من جانب إسرائيل.

وقد أدت جائحة كوفيد-19، إلى جانب تأثير الاحتلال والأزمة الإنسانية التي طال أمدها، إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقا لوزارة شؤون المرأة الفلسطينية، زاد العنف الجنساني بنسبة 300 في المائة منذ بدء الجائحة؛ وتقلصت نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى 16 في المائة؛ ولا تشغل النساء سوى 14 في المائة من المناصب العليا في القطاع العام.

وفي 23 شباط/فبراير، عقدت لجنة الاتصال المخصصة اجتماعا إلكترونيا. وجدد الطرفان التزامهما بتعزيز التعاون وقد دعتهما الجهات المانحة إلى اتخاذ خطوات محددة لتحسين علاقاتهما الاقتصادية وتيسير مشاريع البنية التحتية والمساعدة الحيوية والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تقوض استئناف المفاوضات. وتعهدت الجهات المانحة أيضا بزيادة المساعدة المقدمة للفلسطينيين، بما في ذلك دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال التطعيم ضد كوفيد-19.

واستمرت الشواغل الإنسانية في غزة. فبسبب نقص التمويل، استمر النقص الحاد في الإمدادات الطبية في النظام الصحي في غزة، بما في ذلك الأدوية الأساسية.

وتفادت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالكاد الانهيار المالي في نهاية عام 2020، في وقت كانت فيه الحاجة ماسة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. وتواجه الأونروا هذا العام عجزا ماليا يزيد على 200 مليون دولار في ميزانيتها البرنامجية الأساسية. وبحلول نيسان/أبريل، ستواجه الوكالة أزمة خطيرة في التدفق النقدي. وبعد سنوات من تدابير التقشف والاستثمار في تدابير الكفاءة، وصلت الوكالة إلى حدودها القصوى. ويجب أن تتلقى أموالا إضافية لدعم جميع الخدمات الأساسية ومساندة الخطط الوطنية لاحتواء الجائحة، بما في ذلك نشر اللقاحات. وقد يؤثر نقص التمويل الذي يواجه برنامج الأغذية العالمي والأونروا أيضا على توزيع الأغذية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في الأشهر المقبلة إن لم يعالجه المانحون.

وفي 9 شباط/فبراير، أعادت مصر فتح معبر رفح في الاتجاهين حتى إشعار آخر. وفي 31 كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة قطر أنها زادت بشكل كبير مساهمتها المالية المقدمة إلى غزة. وأبرمت، في جملة أمور، اتفاقا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى نهاية عام 2021 لتوفير الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة التي ستولد أكثر من 12 ساعة من الكهرباء يوميا.

وأهاب مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) بجميع الدول أن "تميّز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967". ولم تُتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

كما أهاب القرار 2334 (2016) "بجميع الأطراف أن تواصل ... بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية".

وفي 11 كانون الثاني/يناير و 11 آذار/مارس، اجتمع وزراء خارجية مصر وفرنسا وألمانيا والأردن في القاهرة وباريس، على التوالي، لمناقشة سبل المضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك من خلال بذل جهود جماعية بالتعاون مع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، أقر كونغرس الولايات المتحدة تشريعا يخصص 250 مليون دولار على مدى خمس سنوات للبرامج التي تساعد في إرساء الأساس للتعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومن أجل إيجاد حل مستدام على أساس وجود دولتين.

وفي 23 كانون الأول/ديسمبر و 15 شباط/فبراير و 23 آذار/مارس، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلكترونيا لمناقشة آخر التطورات السياسية والحالة على أرض الواقع. واتفق الجميع على عقد اجتماعات بانتظام لمواصلة تعاونهم.

وفي 8 شباط/فبراير أصدرت جامعة الدول العربية بيانا كررت فيه تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

في الختام، أود أن أقدم بعض الملاحظات العامة بشأن تنفيذ أحكام القرار 2334 (2016) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

يساورني قلق عميق إزاء استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، ولا سيما في المناطق الحساسة للغاية، الأمر الذي يرسخ الاحتلال الإسرائيلي ويقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومتصلة الأراضي ويهدد كذلك إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وأكرر التأكيد على أن المستوطنات ليس لها أي شرعية قانونية وأنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وأحث إسرائيل على أن تمتنع فوراً عن المضي قدماً في أي إجراءات تتعلق بجميع الأنشطة الاستيطانية.

شهدنا ارتفاعا حادا في عمليات الهدم والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين، التي تشمل مشاريع إنسانية ممولة دوليا. وأحث إسرائيل على وقف عمليات الهدم والإخلاء، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والموافقة على خطط تمكن هذه المجتمعات المحلية من البناء القانوني وتلبية احتياجاتها الإنمائية.

ولا يزال لكوفيد-19 تأثير مدمر على الفلسطينيين. وبالإضافة إلى الأثر الوحشي على الصحة العامة، أدت عمليات الإغلاق المتكررة وإغلاق المدارس والحد من النشاط التجاري إلى تقويض الظروف المعيشية بشدة. ونظرا لتلك التحديات، أشيد بجهود الحكومة الفلسطينية لتخطيط وتنفيذ حملة التطعيم التي تقوم بها. وستواصل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والأونروا وشركاؤها، دعم جهود التطعيم. ولا يزال تيسير إسرائيل لإيصال اللقاحات أمرا أساسيا، وأنا أقدر هذا التعاون. وينبغي تعزيز الدعم المقدم للتصدي الفلسطيني لكوفيد-19 بشكل كبير لضمان حصول الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على حصة عادلة وفي الوقت المناسب في توزيع اللقاحات.

وقد كان عام 2020 بكل المقاييس عام النكسات بالنسبة للفلسطينيين ومؤسساتهم واقتصادهم. ومع ذلك، فإننا نبدأ عام 2021 بقدر من التفاؤل الحذر. إن استئناف التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يضع الحكومة الفلسطينية في موقف مالي أكثر قوة، ويمكن أن يبشر بالمزيد من الاتصالات بين الجانبين بشأن مجموعة متنوعة من المسائل الحاسمة. ورغم الزيادة في عدد الإصابات في الضفة الغربية، بدأت اللقاحات تصل منذ أوائل شهر شباط/فبراير إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي واحدة من أوائل البلدان المتوسطة الدخل التي تتلقى شحنات من لقاحات كوفيد-19. وهذه خطوة أولى حاسمة نحو الانتعاش وإعادة فتح الاقتصاد بشكل أكثر استدامة. وأرحب بالالتزام الذي أبدته الجهات المانحة في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في شباط/فبراير بدعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى التصدي للجائحة والتعافي منها. وأكرر دعوتي لإسرائيل إلى زيادة عدد التصاريح الممنوحة للعمال الفلسطينيين، وأدعو كلا الجانبين إلى معالجة المسائل المالية المعلقة والمسائل المتصلة بعلاقات المراسلة المصرفية.

ومع ذلك، أظل أشعر بالقلق إزاء معاناة الفلسطينيين في غزة. فلا يزال هناك خطر حدوث تصعيد كبير آخر. ولا تزال آلية إعادة إعمار غزة بالغة الأهمية لتيسير إعادة الإعمار، فضلا عن دعم مشاريع البنية التحتية الحيوية المصممة لدعم شبكات المياه والطاقة في غزة. لكن الدعم الإنساني والاقتصادي لن يتغلب لوحده على التحديات التي تواجهها غزة. ومن الأهمية بمكان أن تنهي حركة حماس والفصائل الأخرى النشاط المسلح والحشد العسكري. وأحث إسرائيل، آخذاً في الاعتبار شواغلها الأمنية المشروعة، على أن تخفف القيود المفروضة على حركة السلع وتنقل الأشخاص إلى قطاع غزة ومنه وفقا للقرار 1860 (2009)، بهدف رفعها في نهاية المطاف. ولا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية على نحو مستدام إلا برفع عمليات الإغلاق المدمرة بالكامل.

إن الوحدة الفلسطينية ضرورية لتحقيق التقدم، و تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشاملة في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، خطوة أولى. ويشجعني التقدم المطرد نحو إجراء الانتخابات الفلسطينية وأحث الطرفين على مواصلة حوارهما والتغلب على الخلافات المتبقية. وستواصل الأمم المتحدة دعم الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال تيسير ودعم الأعمال التحضيرية لهذه الانتخابات الهامة، التي تعتبر حاسمة لتجديد شرعية المؤسسات السياسية الوطنية.

واسمحوا لي أن أشدد على مدى أهمية الحفاظ على الحيز السياسي في سياق الانتخابات، ولكن ليس فقط في ذلك الصدد. وأدعو سلطتي كلا الطرفين إلى ضمان قدرة الجهات الفاعلة السياسية وممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان على ممارسة حقوقهم الديمقراطية بدون تخويف أو تهديد.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بالجهود الهامة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل السلام. والتمويل الجديد الكبير لهذه المنظمات الذي وافق عليه كونغرس الولايات المتحدة تصويت حاسم بالثقة في لحظة صعبة وإشارة إيجابية إلى تجدد الدعم للبحث عن السلام بين إسرائيل وفلسطين. وأشجع المزيد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة وزيادة مساعدتها لتلك الأنشطة.

ويساورني قلق عميق إزاء العنف اليومي الذي لا يزال يؤجج انعدام الثقة ويدفعنا إلى المزيد من الابتعاد عن الحل السلمي للنزاع. ويساورني القلق بوجه خاص لأن الأطفال هم في كثير من الأحيان ضحايا. وينبغي ألا يشكل الأطفال هدفا أبدا للعنف من جانب أي طرف، وألا يتعرضوا للعنف. وأكرر مرة أخرى أن على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون استخدامها أمرا لا بد منه لحماية الأرواح. ويجب أن تجري السلطات المختصة تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة وسريعة في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة. كما أن العنف المتصل بالمستوطنين لا يزال يشكل مصدر قلق كبير، وأحث إسرائيل على ضمان سلامة السكان الفلسطينيين وأمنهم، تمشيا مع مسؤولياتها بموجب القانون الدولي. وأؤكد أنه يجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة.

وأشدد أيضا على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأي عمل إرهابي، ويجب أن يدينه الجميع إدانة قاطعة. وبالمثل، فإن إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة بشكل عشوائي باتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية ينتهك القانون الدولي ويجب أن يتوقف.

وأود أن أؤكد من جديد أن مصير اثنين من المدنيين الإسرائيليين وجثتي جنديين من قوات الدفاع الإسرائيلية تحتجزهما حماس في غزة لا يزال يشكل شاغلا إنسانيا هاما. وأحث حركة حماس على تقديم معلومات كاملة عنهم على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني. ولا يزال يساورني بالغ القلق أيضا إزاء استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثامين القتلى الفلسطينيين، وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثامين المحتجزة إلى أسر أصحابها وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

ولا أزال أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المالية للأونروا. فالوكالة ليست شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل لها أيضا أهمية حاسمة في حفظ الاستقرار في المنطقة. إن الدعم الجماعي للأونروا والمسؤولية المشتركة عن تمويلها أمران أساسيان لاستدامتها وعنصر أساسي للاستقرار الإقليمي. وفي الوقت نفسه، يواصل الشركاء في المجال الإنساني جهودهم الرامية إلى مساعدة 1,8 مليون فلسطيني الأكثر ضعفا، بمن فيهم 1,4 مليون في غزة، من خلال المساعدة والبرمجة المحددتي الأهداف. وحتى الآن، لم يتم تمويل

سوى 21 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة التي تبلغ قيمتها 417 مليون دولار. وأشجع المانحين على النظر في تقديم دعم إضافي لعام 2021 لتجنب المزيد من التدهور.

وفي الختام، لا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تهديدا حقيقيا لصحة وأمن وازدهار الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. إن اتباع نهج جماعي وقوي أمر بالغ الأهمية للتصدي لهذا الخصم القاتل وإعادة بناء حياة وسبل عيش جميع المتضررين من الفيروس.

وتستمر عملية الانتخابات الفلسطينية بعملية ناجحة لتسجيل الناخبين. ولا يزال وضع اللمسات الأخيرة على القوائم الانتخابية وقوائم المرشحين جاريا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل، طوال العملية، دعم جهود الفلسطينيين الرامية إلى إعادة الديمقراطية والشرعية إلى مؤسساتهم الوطنية. ويشمل ذلك نشر بعثات للمراقبة، رغم التحديات الناجمة عن كوفيد-19.

وأخيرا، أظل ملتزما بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل النزاع وإنهاء الاحتلال بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية سعيا إلى تحقيق رؤية الدولتين. وهذا يعني إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا ولديها مقومات البقاء وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، مع القدس عاصمة لكلتا الدولتين. وأكرر دعوتي أعضاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، والشركاء العرب والدوليين الرئيسيين، وكذلك القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، إلى تعزيز الجهود الرامية إلى العودة إلى مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر المنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته.

بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط تظهر أخيرا علامات إيجابية بعد فترة طويلة من الجمود والنكسات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة وأن يستمر في مسار حل الدولتين وأن يسعى جاهدا، استنادا إلى المعايير الدولية التي تستند إليها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، إلى تيسير استئناف عملية الحوار والتفاوض. وأود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، تفاعلت الأطراف الرئيسية بشكل متواتر في الآونة الأخيرة بشأن المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية. وقد أظهر الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية جامعة الدول العربية وحدة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية. وأعادت المجموعة الرباعية تأكيد الاتجاه العام لحل الدولتين، فأرسلت إشارات مشجعة. وبالبناء على ذلك، نحتاج إلى تعظيم صوت بلدان المنطقة وحشد الدعم الدولي وإقامة تآزر لتعزيز المحادثات من أجل السلام. ويجب علينا أن نتمسك بسلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن نزيد إلى أقصى حد من دور الآليات ذات الصلة. وتؤيد الصين مبادرة الرئيس عباس بعقد مؤتمر دولي بشأن السلام في الشرق الأوسط وتؤيد إنشاء آلية موسعة متعددة الأطراف للسلام.

ونرحب بالجولة الثانية من الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية ونأمل أن يساعد الحوار على تعزيز الوحدة الفلسطينية وكفالة إجراء الانتخابات بسلاسة وتحسين حماية وتعزيز مصالح الشعب الفلسطيني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز، في الوقت نفسه، على الأسباب الجذرية للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وأن يسرع العملية السياسية.

ثانيا، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد القرار 2334 (2016). وهذا القرار يستجيب للشواغل المشروعة للشعب الفلسطيني ويعكس المطالب العامة للمجتمع الدولي. وللأسف ما زالت المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبعد مرور خمس سنوات، تتوسع من حيث حجمها كما أن عدد المنازل الفلسطينية التي يجري هدمها آخذ في الازدياد في حين أن قرار المجلس لم ينفذ بعد تنفيذا فعالا.

إن خيار أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام وأمن هو الخيار الوحيد. ومسألة المستوطنات بند رئيسي في مفاوضات الوضع النهائي بشأن قضية فلسطين. ومن شأن إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة أن يعزز إلى حد كبير الثقة المتبادلة بين الجانبين ويساعد عملية السلام في الشرق الأوسط على الخروج من حلقتها المفرغة والدخول في مرحلة من التفاعل الفعال. وتدعو الصين إسرائيل إلى اتخاذ إجراء بشأن القرار 2334 (2016) ووقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المدنيين. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام حقوق إسرائيل في البقاء وشواغلها الأمنية المشروعة وضمانها بالكامل.

ثالثا، تواجه فلسطين تحديات بارزة في البقاء على قيد الحياة والتنمية، التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات ملموسة لمساعدة فلسطين على مكافحة الجائحة وتحسين حياة الناس. وقد قدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في الشرق الأدنى (الأونروا) إسهاما إيجابيا لتحسين الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. ويتعين على المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته في أقرب وقت ممكن وتوطيد دعمه السياسي للأونروا وتخفيف الضغط المالي على الوكالة بشكل فعال.

وفي أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19، أرسلت الصين فريقا من الخبراء الطبيين إلى فلسطين وتبرعت بدفعات متعددة من إمدادات مكافحة الجائحة وقدمت، من خلال الأونروا، مساعدة للاجئين الفلسطينيين لمكافحة الجائحة. وتبرعت الصين بلقاحات كوفيد-19، التي سيتم تسليمها إلى فلسطين قريبا. وستواصل الصين مساعدة فلسطين هذا العام في بناء المدارس وإصلاح الآبار من أجل تعزيز تنميتها وتوليد المزيد من الفوائد لشعبها، عقب مشروع طرق مدينة رام الله العام الماضي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الصين، بوصفها صديقا مخلصا للشعب الفلسطيني، تؤيد فلسطين بقوة في مطالبها العادلة وتدعم الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. يزور عضو مجلس الدولة الصيني ووزير الخارجية وانغ يي حاليا منطقة الشرق الأوسط. وتحترم الصين إرادة بلدان المنطقة وتستجيب بنشاط لمطالبها. وسنغتنم فرصة زيارة وزير الخارجية وانغ يي لتبادل وجهات النظر بشكل متعمق مع الدول المعنية في جهد إيجابي للإسهام في تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية وكذا تحقيق السلام والرخاء في الشرق الأوسط في أقرب وقت.

المرفق الثالث

بيان المنسق السياسي لإستونيا أمام الأمم المتحدة، كريستيل لووك

أشكر المنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته.

تظل إستونيا ملتزمة بدعم حل الدولتين، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

إننا ندعو إلى المشاركة النشطة لأعضاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وكذلك بلدان المنطقة، وندعمها، للمساعدة في تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات المباشرة المجدية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. فإيجاد حل طويل الأمد لهذا النزاع في مصلحة المنطقة بأسرها وخارجها.

كما ندعو الطرفين إلى مواصلة اتخاذ خطوات عملية لتعزيز التعاون الثنائي وإعادة بناء الثقة المتبادلة. ونرحب بالتعاون في مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ونحث الطرفين على بذل المزيد من الجهود المنسقة وضمان وصول وتوزيع لقاح كوفيد-19 على جميع الفلسطينيين. وثمة مجال كذلك لزيادة التعاون للتغلب على الأزمة الاقتصادية. فمن شأن هذه الخطوات أن تعود بالفائدة على الطرفين كليهما. ونأمل أن تؤدي الانتخابات الإسرائيلية التي جرت هذا الأسبوع إلى زيادة الاستقرار السياسي وتحسين الحوار.

وللأسف، لا تزال الحالة على الأرض تبعث على القلق، كما سمعنا أيضا في الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص. وتدين إستونيا الهجوم الصاروخي الأخير الذي شنته حماس على بئر السبع. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى تنفيذ القرار 2334 (2016) والامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب تزيد من التوترات أو تقوض جدوى حل الدولتين.

ونأسف لاستمرار إسرائيل في النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ومما يثير القلق أيضا أن هدم ومصادرة المباني والممتلكات الفلسطينية مستمر بوتيرة متزايدة. ونحث إسرائيل على وقف هذه الأنشطة لأنها تتعارض مع القانون الدولي.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق وهي استمرار أعمال العنف المتقطعة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن تأجيج التحريض على العنف وخطاب الكراهية وبذل المزيد من الجهود لكسر حلقة العنف.

ونرحب باستمرار مشاركة الفصائل الفلسطينية في التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني المقبلة. وندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام بالمبادئ الديمقراطية ونحث السلطات الإسرائيلية على تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المنسق الخاص على إحاطته.

لقد أعاد مجلس الأمن التأكيد، قبل أكثر من أربع سنوات بقليل باعتماده القرار 2334 (2016)، على أهمية التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي ذلك الوقت، كررنا تأكيد التزامنا بتنفيذ المعايير المتفق عليها والقانون الدولي، معيدين تأكيد هدف إنشاء دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

كما أعلنا معا أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر وأن هناك حاجة ملحة لعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان وتهيئة الظروف لنجاح مفاوضات الوضع النهائي.

وأخيرا، أكدنا في هذا القرار أنه لن يتم الاعتراف بأي تغييرات في خطوط عام 1967، بخلاف تلك المتفق عليها بين الطرفين، وأن من واجب جميع الدول التمييز في اتصالاتها بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة في عام 1967. فهذا التمييز يجب أن يجسد بصفة خاصة في الاتفاقات الثنائية وفي التبادلات التجارية – مثلا من خلال وضع علامات تجارية متمايزة على منتجات مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذا الإطار، الذي تحدده قرارات المجلس، هو الإطار الوحيد الذي سيمكن من تحقيق الاستقرار في المنطقة على أساس طويل الأجل وضمان أمن الجميع، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وأي حل يفرض بالقوة لا يمكن إلا أن يؤجج دوامة اليأس والعنف.

واليوم، في عام 2021، يجب أن نواصل جهودنا لتحقيق السلام الدائم.

والحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتنفيذ القرار 2334 (2016) مع استمرار تدهور الحالة في الميدان ، كما ذكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط للتو. إن القرارات الإسرائيلية التي اتخذت في الأشهر الأخيرة بشأن توسيع المستوطنات، ولا سيما في المناطق الحساسة، تزيد من خطر ضم الأراضي الفلسطينية بحكم الواقع، وتهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين وتشكل عقبة رئيسية أمام السلام. وقد أدانتها فرنسا.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة القياسية في عمليات هدم المباني الفلسطينية، مما يؤثر بشكل خاص على الهياكل الأساسية التي تمولها فرنسا والاتحاد الأوروبي.

وتدعو فرنسا إسرائيل إلى التراجع عن هذه القرارات ووقف عمليات الهدم. ويدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدبير انفرادي يقوض الثقة ويشكك في إمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

وفي هذا السياق، من المهم إعادة تهيئة الظروف المواتية للحوار بتحديد خطوات صغيرة وملموسة للتغلب على انعدام الثقة القائم بين الطرفين. وهذا هو هدف جهودنا مع ألمانيا ومصر والأردن، التي نعتزم مواصلتها .

ومن الأمور المشجعة استئناف التنسيق بين الطرفين، ولا سيما في المسائل المدنية والأمنية والصحية. ولكن يجب أن نحقق أكثر من ذلك. فهذا أمر أساسي إذا أردنا معالجة العواقب الاقتصادية للوباء

وضمان تطعيم جميع السكان. ونود أن نعمل على هذه المسائل مع الأطراف، وكذلك مع أعضاء المجموعة الرباعية، الذين ترمي تعبئتهم إلى تحقيق نفس الهدف – وهو استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين في نهاية المطاف.

إن إجراء الانتخابات، الذي أعلنه الرئيس عباس، يجب أن يكون فرصة لإعطاء صوت للمجتمع المدني الفلسطيني وتجديد الشرعية الديمقراطية لمؤسساته. وفرنسا وشركاؤها الأوروبيون على استعداد لدعم تنظيم انتخابات شفافة وحرة ونزيهة. وتدعو فرنسا جميع الأطراف الفاعلة إلى العمل بشكل بناء لاستكمال هذه العملية. ويجب إجراء هذه الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

وأخيرا، هناك حاجة ملحة لتجديد دعمنا السياسي، وقبل كل شيء، جميع أشكال دعمنا المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يعتبر عملها أساسيا لاستقرار المنطقة.

وتدعو فرنسا المجلس إلى اتخاذ خطوة كبيرة إلى الأمام من أجل إعادة تأكيد إطار المعايير المتفق عليها، وأخيرا إعادة إطلاق دينامية إيجابية متعددة الأطراف.

المرفق الخامس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر منسقنا الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. أشكركم، تور، على إحاطتكم هذا الصباح، ولا سيما بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016).

إن الذين لديهم خبرة فيما يتعلق بنزاع طويل الأمد، يبدو في بعض الأحيان مستعصيا على الحل، يعرفون ما ينبغي القيام له من عمل مضن وحلول توفيقية صعبة لتمهيد الطريق إلى السلام. وتجربتنا المشتركة فيما يتعلق بالنزاع سبب من الأسباب التي تجعل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني صدى عميقا لدينا.

ولهذا السبب أيضا لا تزال أيرلندا ملتزمة بحل شامل ودائم لقضية فلسطين، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. ونعتقد أن حل الدولتين، بإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود عام 1967، إلى جانب دولة إسرائيل وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، يوفر الاحتمال الوحيد لتحقيق السلام المستدام.

وقبل أكثر من أربع سنوات في عام 2016، اعتمد المجلس قرارا يشدد على أن "الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر" (القرار 2334 (2016)، الفقرة العاشرة من الديباجة). غير أن الأنشطة ذاتها التي تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين، والتي سعى ذلك القرار إلى معالجتها، لم تتوقف. فقد شهد العام الماضي توسعا مستمرا في المستوطنات، إلى جانب مشاريع البنية التحتية في المنطقة جيم، التي تهدف إلى تلبية احتياجات المستوطنات المتزايدة باستمرار والتي ترسخ الانقسام وعدم المساواة.

وتؤثر المستوطنات سلبا على المجتمعات المحلية الفلسطينية يوميا. وتضر بالأراضي الزراعية الفلسطينية المجاورة، مما يؤثر تأثيرا شديدا على محصول الزيتون بصورة خاصة . كما تؤثر على توافر الموارد المائية الشحيحة أصلا وتسبب التلوث.

وتشكل المستوطنات عقبة أمام السلام وتقوض أمن إسرائيل نفسها. وتدين أيرلندا مرة أخرى المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتؤكد أيرلندا للمجلس التزامنا بمبدأ التمييز وبتنفيذ القرار 2334 (2016).

ويساور أيرلندا بالغ القلق إزاء زيادة معدل عمليات الهدم والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وحتى الآن هذا العام، هدم أكثر من 280 مبنى في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وعمليات الهدم الأخيرة في حمصة البقاع، في غور الأردن، تثير القلق بشكل خاص، نظرا لضعف السكان المتضررين. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء مصادرة المساعدات الإنسانية وعرقلتها . كما نشعر بالقلق إزاء التهديد المتزايد بعمليات الإخلاء والهدم، وخاصة في القدس الشرقية، ولا سيما في سلوان والولجة والشيخ جراح.

وتدين أيرلندا جميع أعمال العنف المرتكبة من كلا الجانبين، والتي تتعارض مع القرار 2334 (2016). فهي تضعف الثقة بين الطرفين ولها تأثير مدمر. ونؤيد دعوة تور إلى ضبط النفس من

كلا الجانبين. ويساور أيرلندا القلق إزاء تأثير الاحتلال والعنف على الأطفال، وتذكر الطرفين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتشعر أيرلندا بقلق بالغ لأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تشكل مصدرا حيويا للاستقرار والأمن للعديد من لاجئي فلسطين الضعفاء، تواجه هذا العام عجزا قدره 200 مليون دولار. وعلى نحو أكثر استعجالا ، تواجه الأونروا فجوة في التدفق النقدي ستبلغ 50 مليون دولار في الشهر المقبل. ونشجع جميع الدول، بما في ذلك الدول الأعضاء في المجلس وفي المنطقة، على الانضمام إلى أيرلندا وآخرين بغية توفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ وكاف لعمليات الأونروا الحيوية ولمساعدتها في مواجهة تحديات التدفق النقدي الفورية.

وتدعو أيرلندا إسرائيل مجددا إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة، حيث بلغت البطالة أعلى مستوياتها على الإطلاق، ويرجع ذلك جزئيا إلى أثر وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). ونهيب بإسرائيل أن تمارس مسؤوليتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في ضمان حصول السكان الفلسطينيين في غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على لقاحات كوفيد-19 بصورة منصفة.

وتقف أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم إجراء انتخابات شاملة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ويرحبون بالاجتماع البناء للجماعات الفلسطينية في القاهرة الأسبوع الماضي.

وتطلب أيرلندا من إسرائيل تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية. ونشجع بقوة على اتخاذ خطوات لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في الانتخابات وإشراك الشباب في العملية الديمقراطية. لقد شهدتُ شخصيا المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في لجنة وضع المرأة، وشاركت في أحداث في أيرلندا أيضا وتبادلت الخبرات في مجال بناء السلام. ولديها الكثير لتساهم به. ونحن بحاجة إلى صوتها للمساعدة في كسر الجمود. ويجب علينا إشراكها في العملية.

وتشيد أيرلندا بالمساهمة الهامة لتي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني الفعال، ولا سيما في دعم العملية الانتخابية. ونود أن نؤكد أهمية ضمان مشاركة المجتمع المدني بطريقة مستقلة مفتوحة وحرة ونزيهة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

ونعتقد أنه يتعين على كلا الجانبين اتخاذ خطوات ملموسة للنهوض بحل الدولتين وتجنب اتخاذ تدابير انفرادية تزيد من صعوبة تحقيقه. ولا تزال أيرلندا مقتنعة بضرورة استمرار التفاعل الدولي، وأيرلندا على استعداد للتعاون مع الأطراف والمجتمع الدولي للمساعدة في بناء نهج فعال من جانب المجموعة الرباعية وغيرها من الجهات تحت رعاية المجلس.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينيسلاند على استعراضه العام للوضع الراهن فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2334 (2016).

إذ نؤكد من جديد على تحقيق الرؤية التي طال أمدها لمنطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام 1967، فإنه يتعين أن يشمل التطبيق والتنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016) مسألة المستوطنات ووحدة الأراضي وصلاحية الدولتين، فضلا عن تجاوز ذلك.

ويقتضي ذلك التصدي للإجراءات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة التي تنتهك جميع جوانب القرار، وكذلك الانتهاكات التي لا تزال تعزز العزلة الاقتصادية لأجزاء من المنطقة من الأسواق الإقليمية والعالمية على نطاق أوسع. إن لكل هذه العناصر آثارا على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وأؤكد من جديد إدانة كينيا لجميع أعمال العنف من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك أعمال الإرهاب وجميع أعمال الاستفزاز والتحريض والإخلاء والتدمير وهدم الهياكل الأساسية المدنية.

سأعلق استنادا إلى إحاطة اليوم على نقطتين.

تتعلق نقطتي الأولى بالآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لجائحة مرض فيروس كورونا. ومن الجدير بالثناء أن إسرائيل أصبحت حاليا أحد أسرع موزعي اللقاحات على الصعيد العالمي. ترحب كينيا بجهود التطعيم الجارية بين العمال الفلسطينيين وبدء توزيع اللقاحات مؤخرا في غزة والضفة الغربية من خلال مبادرة إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

وندعو إلى تعزيز التعاون لضمان سلامة تنقل العاملين الصحيين وغيرهم من العاملين الأساسيين، والمساواة في الحصول على اللقاحات، والرعاية الطبية المؤكدة للسماح بتحقيق انتعاش اجتماعي واقتصادي بطريقة منصفة، بما في ذلك في القدس الشرقية.

وسيقطع أيضا الدور والتمويل المعززين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى شوطا طويلا نحو الحد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه توفير الأغذية والخدمات الطبية الأساسية، خاصة للسكان في حالات التشريد الداخلي واللجوء.

وتتعلق نقطتي الثانية بالتوصية بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة وعكس اتجاه الاتجاهات السلبية في الميدان، فضلا عن تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات مباشرة وناجحة بشأن الوضع النهائي. وقد شهدنا مبادرات وخطوات إيجابية في معظم هذه المجالات. ونعتقد أن الالتزام بمبدأ إقامة الجسور بين المنصات المتعددة سيسهم في التنفيذ الشامل للقرار 2334 (2016).

لقد أحطنا علما بالتقدم المحرز في تسجيل الناخبين ونشيد بالجهود المبذولة لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين بغية إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، بما في ذلك من خلال جولتي المحادثات اللتين عقدتا في القاهرة في شباط/فبراير وهذا الشهر.

وبالإضـــافة إلى ذلك، تؤيد كينيا الدعوة إلى تفعيل المجموعة الرباعية المعنية بالشـــرق الأوســط واستئناف الاجتماعات مؤخرا بمشـاركة جميع الأطراف. ومن المهم أن تكمل صـيغة اجتماع ميونيخ وغيرها من مبادرات بناء الثقة في منطقة الخليج والمنطقة دون الإقليمية على نطاق أوسع أعمال المجموعة الرباعية.

ويحدونا الأمل في الالتزام الحقيقي بهذه العمليات لتوفير زخم جديد لعملية الســـلام في الشـــرق الأوســـط، بما يتســـق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس - بما في ذلك القرار 2334 (2016) - ومبادرة السلام العربية.

وكما ذُكِر خلال المشاورات بشأن الشرق الأوسط التي أجراها المجلس في الشهر الماضـي، ترحب كينيا بتطبيع العلاقات بين إســرائيل وعدة دول ذات أغلبية عربية. ويحدونا الأمل في أن يســهّل هذا التطور تطبيع العلاقات بين الإســرائيليين والفلســطينيين على الصـــعيدين الشـــعبي والوطني، عوضـــا عن جعله أكثر صعوبة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينيسلاند، على إحاطته المفصلة.

ونرحب بإجراء الانتخابات العامة يوم الثلاثاء الماضي في إسرائيل. ونأمل أن تتوصل مختلف القوى السياسية الإسرائيلية قريبا إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة.

وبما أن إجراء الانتخابات بطريقة حرة وشاملة ومنتظمة عنصر أساسي لتعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية، فإننا نحث الحكومة الإسرائيلية على تيسير تنظيم العملية الانتخابية الفلسطينية المقبلة في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود المبذولة لتحقيق التقارب بين مختلف الفصائل تحت رعاية مصر، وتعزيز المصالحة بين الفلسطينيين. وندعو قادة جميع الحركات السياسية الفلسطينية إلى مواصلة الالتزام بالمشاركة في الانتخابات المقبلة بطريقة بناءة وشاملة. وهذه لحظة حاسمة وفرصة سانحة بالفعل ويجب استغلالها تماما.

علاوة على ذلك، نكرر تأكيد تأييدنا لجميع المبادرات الرامية إلى الحفاظ على حل الدولتين والتي تسهم في تهيئة بيئة مواتية للسلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بالاجتماع الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر بين الأردن ومصر وألمانيا وفرنسا لمواصلة دفع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين.

ونرفض جميع الإجراءات التي تهدد حل الدولتين، وعلى وجه التحديد تلك التي تعوق قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء. ونرفض أيضا بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية في تعارض مع القانون الدولي وكذلك هدم المباني المدنية بما في ذلك المنازل السكنية والمدارس والمراكز الصحية أو شبكات مياه الشرب والصرف والكهرباء. وندعو حكومة إسرائيل إلى وقف عمليات الهدم التي تؤدي إلى تشريد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفقا للقرار 2334 (2016).

ولا يؤدي التدمير العشوائي للمباني إلى إعادة التوطين القسري فحسب، بل يخلق أيضا بيئة قسرية تفضي إلى التحريض على الانتهاكات وتفشي العنف. وندين العنف والاستخدام غير المتناسب للقوة. ونشيد أيضا بالهدوء النسبي في جنوب إسرائيل، ولكننا ندين بشدة الهجوم الأخير الذي شن هذا الأسبوع من غزة.

ومما يثير القلق بوجه خاص زيادة احتجاز القُصّر من قبل أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيلية. وندعو إسرائيل إلى الإفراج فورا عن أكثر من 150 طفلا فلسطينيا محتجزا.

كما نرفض قمع المظاهرات الشعبية ونحث السلطات الفلسطينية على حماية وتعزيز حرية التعبير للصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في غزة والضفة الغربية. ويجب أن يعامل المحتجزون لدى أجهزة الأمن الفلسطينية معاملة كريمة وأن تحترم حقوقهم الإنسانية.

كما أن إلغاء تصـــريح ســـفر وزير الخارجية والمغتربين الفلســـطيني، الســـيد رياض المالكي، أمر مؤســـف أيضـــا، لأنه ينتهك حريته في التنقل. ونأمل أن يتم توضـــيح هذه الواقعة وأن يتم إعادة النظر في هذا الإجراء.

ونشـيد بتخصـيص 000 60 جرعة لقاح، من خلال آلية الحصـول العالمي على لقاح كوفيد-19، موجهة للسـكان الفلسـطينيين. ونحث إسـرائيل على مواصـلة توسـيع مرافق نقل اللقاحات من أجل التصـدي للجائحة في الأراضـي الفلسطينية. ونناشد إسرائيل، التي مضـت قدما بكفاءة في تطعيم سكانها، أن تزيد من إمدادات اللقاحات الموجهة للفلســطينيين في غزة والضــفة الغربية. ومن هذا المنطلق، نكرر نداءات المجلس والجمعية العامة بشأن أهمية التعاون الدولي في ضمان حصول الجميع على اللقاحات، دون استبعاد، إذا كنا نريد حقا أن نشكل جبهة فعالة ضد الجائحة.

وأخيرا، نتمنى لأصدقائنا الإسرائيليين عيد فصح سعيد.

المرفق الثامن

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

إذا كان هناك ملف واحد على جدول أعمال المجلس يثير شـعورا بالعجز والإحباط واليأس بنفس القدر، فهو الحالة في الشرق الأوسط، وفي صميمها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في الواقع، في حالات أخرى، فإن بصـيص الأمل يؤدي إلى إحراز تقدم، مهما كان صـغيرا؛ في الشرق الأوسط، في مناسبات نادرة يظهر هذا البصيص، لكنه لا يستمر سوى لحظات.

وهذا هو الحال بالنسـبة لمبادرات مبتكرة كالتي أدت مؤخرا إلى تطبيع العلاقات بين دولة إسـرائيل وبعض جيرانها العرب، والتي لم يكن لها الأثر المتوقع عن حق، ولا سـيما فيما يتعلق بتحسـين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني ووجوده.

ومع ذلك، لا يزال من المفهوم أن أي تطبيع للعلاقات بين إسـرائيل وجيرانها يجب أن يأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء تعيش في سلام مع إسرائيل.

إن الإحاطة التي قدمها السيد تور فينيسلاند، والتي تابعناها للتو والتي أشكره عليها، تشبه سابقاتها. إن سـرودها عن مواصـلة إسـرائيل المحمومة لسـياسـتها المتمثلة في احتلال الأراضـي الفلسـطينية، وبناء مسـتوطنات جديدة، وانتهاك الحقوق الفلسـطينية، والإبقاء على حصـارها لغزة، وكلها تنتهك القرار 2334 (2016)، كلها متشابهة.

وبما أنه لم يعد أمامنا خيار آخر سـوى تكرار يقيننا وتأكيد حقائقنا، فإن بلدي يؤمن إيمانا راسـخا بأنه لا سـياسـة الانتظار والترقب ولا سـياسـة الأمر الواقع من خلال الإجراءات الأحادية الجانب يمكن أن تؤدي إلى حل عادل ودائم للنزاع بين إسرائيل وفلسطين.

إن استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وعمليات الهدم والاسـتيلاء على الممتلكات الفلسـطينية، بما في ذلك المدارس والأراضـي الزراعية؛ وتجدد الهجمات والعنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، كلها تشكل انتهاكات صـارخة لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. ويدين وفدي بشدة هذه الأعمال ويدعو إلى وقفها فورا. وبالمثل، فإن أعمال الاستفزاز والتحريض على الكراهية ونيران الصواريخ ضد المناطق السكنية في إسرائيل، التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم مناخ التوتر وانعدام الثقة، يجب أن تنتهي.

ويثني بلدي على المبادرات الأخيرة التي توجت بالاجتماع الوزاري في باريس في 11 آذار/مارس، فضـلا عن اجتماع المبعوثين الخاصـين للمجموعة الرباعية، الذي عقد في 23 آذار/مارس، والتي أشـار كلاهما إلى المبادئ الأساسية للحوار والتفاوض باعتبارها السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضـي للتوصل إلى حل الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويحدونا الأمل في أن ترسـي الانتخابات التي أجريت للتو في إسـرائيل، وتلك التي سـتجرى في فلسطين، أساسا جديدا لإعادة إطلاق محادثات السلام المباشرة بين الطرفين.

وبالإضـــافة إلى ذلك، ترحب النيجر بالقرار الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية في 3 آذار/مارس لبدء تحقيقات في الادعاءات بارتكاب جرائم في غزة والضـفة الغربية والقدس الشـرقية منذ حزيران/يونيه 2014. وفيما يتعلق بهذه المسألة، كما هو الحال في جميع القضـايا الأخرى، فإن المساءلة ضـرورية، لأنها وحدها يمكن أن تساعد في مكافحة الإفلات من العقاب وتمهيد الطريق للمصالحة الحقيقية بين أطراف النزاع.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسـانية في الأراضــي المحتلة، من الواضــح أنه لا يوجد بديل موثوق لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى (الأونروا)، التي يعتمد عليها جميع سكان غزة تقريبا ومخيمات اللاجئين الأخرى في معيشتهم وتوفير الخدمات الأساسية.

إن الصـعوبات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا تضـاعف الصـعوبات المرتبطة بالحصـار المفروض على قطاع غزة، من انعدام الأمن الغذائي، والاكتظاظ السـكاني، وارتفاع معدلات البطالة بين الشـباب، والقيود المرتبطة بالواردات وحرية تنقل الناس، وهشـاشـة النظام الصـحي. وفي مواجهة كل هذه التحديات، يجب أن تظل الموارد متوفرة للأونروا لتمكينها من مواصـلة تقديم الخدمات الحيوية للسـكان الفلسطينيين، وخاصة في وقت الجائحة الحالي.

وفي الختام، فإن صـورة الحالة في الشـرق الأوسـط التي رسـمناها للتو، كتلك التي سـبقتها، لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تكون وردية. مع ذلك، وبدلا من الاسـتسـلام للتعب والإحباط، سـيكون علينا أن نضـاعف من حماسنا وخيالنا في دعم وتشجيع مختلف الجهات الفاعلة في تلك المنطقة المعذبة على السير بحزم على طريق السـلام. ويجب علينا أيضـا أن نواصـل تقديم دعمنا الثابت للمنسـق الخاص لعملية السـلام في الشرق الأوسط حتى تتجدد أخيرا الآمال التي ندين لأنفسنا بأن نبقيها حية.

المرفق التاسع

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

أشكر المنسق الخاص فينيسلاند على إحاطته.

لقد أطلعنا المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2334 (2016). وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على الموقف الرئيسي لتلك الوثيقة، الذي ينص على أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية الخاضعة للاحتلال منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، يشكل انتهاكا للقانون الدولي وإحدى العقبات الرئيسية أمام التوصل إلى تسوية تقوم على حل الدولتين. ويساورنا قلق بالغ لأن وتيرة إصدار تراخيص البناء وتوسيع المستوطنات لا تتراجع. ويمكن قول الشيء نفسه عن نطاق عمليات الهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية وعمليات الإخلاء. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى التخلي عن الخطوات الأحادية الجانب التي تحدث تطورات لا رجعة فيها على أرض الواقع.

ونشدد أيضا على ضرورة مساعدة الفلسطينيين في الاستجابة للمشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الحادة في الأراضي المحتلة وفي غزة، ولا سيما في خضم جائحة مرض فيروس كورونا. ونلاحظ أهمية تفاعل الفلسطينيين والإسرائيليين مع بعضهم البعض من أجل مكافحة الجائحة، بما في ذلك في سياق التطعيم. ونولي أهمية كبيرة للعمل الجاري الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لدعم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي الدول العربية المجاورة على حد سواء. وندعو إلى حشد الدعم الدولي لأنشطة الوكالة.

وتؤيد روسيا تأييداً ثابتاً مبدأ وجود دولتين الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تقوم على أسس القانون الدولي، بما في ذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية. ولا بديل عن المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتحديد معالم التسوية النهائية، بما في ذلك مشكلة اللاجئين والحدود والموارد المائية ووضع القدس. وفي الوقت نفسه، يجب أن تؤخذ جميع الشواغل الأمنية لإسرائيل في الحسبان.

وبالتعاون مع أصدقائنا المصريين، سنواصل مساعدة الفلسطينيين على استعادة الوحدة على أساس منصة منظمة التحرير الفلسطينية. وننطلق من فهم أن الانتخابات الفلسطينية المنتظرة توفر أيضاً فرصة للتغلب على الخلافات وتعزيز مؤسسات السلطة.

ونحن من جانبنا نتخذ خطوات لدعم الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام العادل في المنطقة والحفاظ على الاتصالات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الرئيسيين. ووفقاً للاتفاق السابق الذي توصل إليه أعضاء المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، نعمل على عقد اجتماعات منتظمة. ولذلك عقدنا مؤتمراً آخر عبر التداول بالفيديو في 23 آذار/مارس، ركزنا فيه على الحالة الراهنة في المنطقة، والتقدم المحرز في التحضير للانتخابات الفلسطينية، والحالة في الضفة الغربية وغزة. وشددنا على ضرورة استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة من أجل فتح آفاق عملية السلام. وقد قدم الجانب الروسي اقتراحاً للنظر في تنظيم اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية.

ونحن ملتزمون بمواصلة المناقشات مع الأطراف المهتمة للنظر في عقد اجتماع للمجموعة الرباعية، بالإضافة إلى مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين، إضافة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين، مع إمكانية إدراج المملكة العربية السعودية بوصفها صاحبة مبادرة السلام العربية. ومن شأن اجتماع كهذا أن يتيح استعراض الحالة الراهنة وتحديد المجالات الرئيسية للعمل المشترك للتغلب على الجمود الحاصل في عملية التسوية. ونأمل في أن تحظى هذه الفكرة بتأييد واسع النطاق ونشجع جميع الأطراف المهتمة على تشاطر تعليقاتها ومقترحاتها من أجل كفالة القيام بأعمال تحضيرية شاملة للاجتماع.

المرفق العاشر

بيان النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أشكر أنا أيضاً المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته الشاملة بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016) وعلى التزامه بعملية السلام في الشرق الأوسط.

نحن نجتمع مرة أخرى في منعطف حرج. فمع استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بات من الأهمية بمكان أن يدين مجلس الأمن بوضوح هذه الأعمال غير المشروعة، وأن يعلن بطلانها، تعبيراً عن إرادة المجتمع الدولي.

ويجب على مجلس الأمن أن يعيد التأكيد على التقيد بدعم المبادئ الحيوية للقانون الدولي. ويجب عليه، بصفة خاصة، أن يحمي السلامة الإقليمية لدولة فلسطين، بكل الوسائل المناسبة المتاحة له، وأن يشجع على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع المستمر منذ عقود.

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد الحاجة إلى حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما يتماشى مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً. ونرى أن أي إجراءات أحادية الجانب ستقوض أسس حل الدولتين وقابليته للتطبيق. ولذلك يحث وفد بلدي القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على استئناف المحادثات والمفاوضات المباشرة المجدية بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وإذ أنتقل إلى تنفيذ القرار 2334 (2016)، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لهذا القرار والقرارات السابقة بشأن قضية فلسطين. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أسفرت سياسة إسرائيل في هدم المنازل حتى 21 آذار/مارس 2021 عن تدمير 291 مبنى يملكه فلسطينيون، مما أدى إلى تشريد 443 شخصاً من منازلهم، من بينهم أطفال، في جميع أنحاء الضفة الغربية. وتتعارض هذه الممارسات مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات الهدم هذه تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

ونلاحظ بقلق بالغ الحالة الإنسانية والاقتصادية والسياسية المزرية في غزة، التي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونشيد بتسليم 400 61 لقاح إلى السلطة الفلسطينية من خلال برنامج الأمم المتحدة لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم اللقاحات الموعودة للفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، نحث إسرائيل على إنهاء الحصار المفروض على غزة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والسلع من دون عوائق.

وبالمثل، نكرر تأكيد دعمنا القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تتطلب تمويلاً دولياً متجدداً، لمساعدة وحماية ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وتشجعنا الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الأحزاب الفلسطينية المعنية للتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني المقرر إجراؤها في 22 أيار/مايو و 31 تموز/يوليه و 31 آب/أغسطس على التوالي. وستعزز هذه الممارسات الديمقراطية عملية السلام. ومن الضروري إجراء هذه الانتخابات في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة.

ويرحب وفد بلدي بالمؤتمر الهاتفي الذي عقد بين مبعوثي المجموعة الرباعية للشرق الأوسط في 23 آذار/مارس. ونشجع اللجنة الرباعية أيضاً على دعم دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي، واتخاذ خطوات إيجابية للتصدي للتهديدات التي تعرض للخطر حل الدولتين، وتقديم توصيات عملية لتمكين العودة في نهاية المطاف إلى مفاوضات مجدية من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأخيراً، فإننا نؤكد من جديد، بوصفنا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية في جميع أعمالها. ونشير بقلق إلى ما ورد عن مصادرة تصريح السفر الخاص بوزير الخارجية الفلسطيني، وندعو إلى تغليب العقل والعدالة.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن الوقت قد حان لكي يتخذ مجلس الأمن موقفاً واضحاً بخصوص ضم الأرض الفلسطينية المحتلة وأن يعطي الأولوية القصوى ضمن شواغله للهدف الأساسي، وهو تحقيق سلام عادل وشامل يقوم على مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أودّ في البداية أن أتوجّه بخالص الشكر إلى السيد تور وينسلاند على إحاطته القيّمة. كما نثمّن جهود الأمين العام للأمم المتحدة المتواصلة لدفع مسار السلام ودعم الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

مرّة أخرى يقف مجلسنا هذا، ونحن نستمع إلى تقرير المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على مدى تعنّت القوة القائمة بالاحتلال ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وآخرها القرار 2334 (2016).

كما تشير التقارير الصادرة عن هياكل الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية الناشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة إلى أن القوّة القائمة بالاحتلال تواصل تكثيف نشاطها الاستيطاني وعمليّات هدم المنازل وتشريد الفلسطينيين ومحاولة قطع التواصل الجغرافي بين القدس الشرقية والضفّة الغربيّة، وهو ما يبعث على الانشغال العميق ويستدعي وقفة حازمة من قبل مجلس الأمن والمجموعة الدولية لإلزام إسرائيل، القوّة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري لخططها الممنهجة لقضم مزيد من الأراضي الفلسطينية وتقويض حل الدولتين، مما يشكّل عقبة جديّة أمام إمكانية التوصّل إلى تسوية سلميّة للنزاع.

وإزاء هذه الانتهاكات، فإنّنا نجدّد مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية للسكّان الفلسطينيين، تماشيا مع قرار الجمعية العامة دإط 20/10. كما نطالب بوضع حدّ للحصار الجائر على قطاع غزّة ومختلف أشكال العقاب الجماعي الأخرى المسلّطة على الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال.

وفي ظل التهديد الوبائي لجائحة كوفيد-19 وتداعيات التضييقات الاقتصادية للاحتلال، تهيب تونس بالفاعلين الإقليميين والدوليّين للعمل على الرفع من مستوى المساعدة والاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلّة. كما نجدّد التأكيد على أهميّة الاستجابة لنداء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتأمين حاجياتها الماليّة الملحّة. ونرحّب بإعلان الولايات المتّحدة الأمريكية بشأن استئناف الدعم الاقتصادي والإنساني للفلسطينيّين.

ورغم تواصل جمود مسار السلام في الشرق الأوسط، فإنّ ما نلمسه من التقاء للإرادة الدولية نحو تغيير حقيقي في التعاطي مع القضية الفلسطينية عبر إطلاق مفاوضات جادّة وذات مصداقية، على أساس القانون الدولي ومرجعيات التسوية المتفق عليها، يضعنا أمام فرصة حقيقية لمواصلة العمل معا على البناء على هذا الزخم وترجمته إلى تحرك فعلي خدمة للأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الإطار، نرحّب بالحركية الإيجابية للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في الآونة الأخيرة وتوافق أطرافها على الالتقاء بشكل دوري بشأن عمليّة السلام في الشرق الأوسط. كما نجدّد تأييدنا لمقترح عقد اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري، خلال الفترة القادمة، لتيسير إطلاق مفاوضات جادّة وفقا للأسس المتعارف عليها، وبما يهيئ لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط انسجاما مع مبادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وتثمّن تونس في هذا السياق المواقف البنّاءة التي عبّرت عنها أطراف المجموعة الرباعية في سياق الاتّصالات التي أجرتها معها الترويكا العربية الموسّعة في نيويورك خلال الفترة الأخيرة. كما تشيد بمواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن الداعمة للشرعية الدولية ولتعزيز دور المجلس إزاء هذا النزاع.

كما نرحّب بالتقدّم المحرز في تنظيم الانتخابات العامّة في فلسطين، مع الدعوة إلى تسهيل تنظيمها في كلّ الأراضي الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، ونرحّب أيضا بجهود المصالحة الفلسطينيّة.

ختاما، تؤكد تونس مجدّدا موقفها الثّابت والمبدئي الدّاعم للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني التي لا تسقط بالتقادم، ولاسيّما حقّه في تقرير المصير وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس المرجعيات المتفق عليها وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السّلام العربية.

كما نشدّد على أنّ انحيازنا للسلام خيارا استراتيجيا وانتصارنا للشرعيّة الدوليّة والتفافنا حول المنظومة الدولية متعدّدة الأطراف يشكّل الضمانة الرئيسية لتحقيق العدالة واسترداد الحقوق وإرساء السلام، وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط فينيسلاند على إحاطته.

في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية هذا الأسبوع، وتطلعا إلى احتمال إجراء انتخابات فلسطينية في وقت لاحق من الربيع، أردت أن أبدأ بالتفكر في الفرصة المتاحة لنا لتجديد الطاقة والالتزام وعكس الاتجاهات السلبية وضمان إحراز تقدم ملموس نحو السلام. ونحث جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة.

وقد شهدنا اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية عقب استئناف التنسيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ونرحب بالتعاون في المسائل المالية ونشجع الطرفين على المضي قدما، بدعم من المجتمع الدولي، لا سيما من خلال إعادة إنشاء آليات إسرائيلية فلسطينية رسمية، مثل اللجنة الاقتصادية المشتركة ولجانها الفرعية.

ونرحب بإطلاق السلطة الفلسطينية حملة التلقيح الوطنية ويشجعنا قرار إسرائيل بتلقيح الفلسطينيين الذين يعملون داخل الخط الأخضر في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية. ونحث حكومة إسرائيل على النظر بجدية في توفير فائض اللقاحات للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وهم أقرب جيرانها.

وهذا التعاون الروتيني أمر إيجابي وينبغي تشجيعه. ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم التحدي، فإنه غير كاف. ونحن بحاجة إلى أن يجدد الجانبان التزاماتهما بتجنب الأعمال الانفرادية. وينبغي أن نكون على وعي تام بتضاؤل آفاق السلام. وكما سمعنا في الإحاطة المقدمة إلينا اليوم بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016)، فإن بناء المستوطنات مستمر - وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي ويشكل تهديدا للقابلية الجغرافية لتطبيق حل الدولتين. ولا تزال أعمال هدم المباني الفلسطينية وعمليات طرد الفلسطينيين من منازلهم في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تقوض الوجود الفلسطيني. إن شعب إسرائيل يستحق أن يعيش من دون أن يعاني من ويلات الإرهاب والتحريض المعادي للسامية. وندين أيضا أي حوادث عنف يقوم بها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين.

ويجب على الطرفين اغتنام فرصة التجديد الديمقراطي، بدعم من المجتمع الدولي، للمضي قدما في اتخاذ تدابير طموحة لبناء الثقة بهدف العودة إلى الحوار واستئناف المفاوضات المباشرة. وهذه الإجراءات ضرورية إذا ما رغب الطرفان في الاستفادة من الخطوات القائمة نحو تحقيق الازدهار والأمن الإقليميين وتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل تفاوضي ومستدام لهذا النزاع الطويل الأمد.

وستواصل المملكة المتحدة جهودها لدعم هذا الهدف. ولا يزال موقفنا من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من دون تغيير. ولا نزال نؤيد الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين، على أساس خطوط عام 1967، مع الاتفاق على مبادلة الأراضي وإيجاد تسوية عادلة ومنصفة للاجئين.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط فينيسلاند على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

أود اليوم أن أتحدث عن ثلاثة جوانب لعملية السلام في الشرق الأوسط: أولا، استمرار الولايات المتحدة في دعم إسرائيل؛ وثانيا، رغبتنا في أن نرى الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء يخطون خطوات نحو حل الدولتين؛ وثالثا، هدفنا المتمثل في إيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني.

أولا، ما فتئ الرئيس بايدن داعما قويا وثابتا لإسرائيل طوال حياته المهنية، وكذلك أنا. وستواصل الولايات المتحدة الوقوف بثبات إلى جانب إسرائيل، لا سيما عندما يتم خصها بالذكر بصورة مجحفة من خلال اتخاذ قرارات وإجراءات منحازة في الهيئات الدولية.

وأود أن أشير إلى أنه بينما نركز شهريا على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في هذه الجلسات، هناك قضايا أخرى في المنطقة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتستحق المزيد من اهتمام المجلس.

وأود أن أتكلم بوضوح - ليست كل الانتقادات لإسرائيل غير شرعية. ولكن في كثير جدا من الأحيان، ينزلق هذا النقد بشكل خطير ليصبح معاداة للسامية. وتتعارض معاداة السامية، شأنها شأن جميع أشكال الكراهية، بشكل مباشر مع قضية السلام. ولذلك، سنعارض بشدة الجهود المنحازة. وعلى أية حال، وكما اعترف الكثيرون منا في الأسبوع الماضي، فإن علينا التزاما مشتركا بالتصدي للانبعاث المثير للقلق لجميع أنواع التحيز والكراهية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك معاداة السامية.

ثانيا، تحت قيادة الرئيس بايدن، أعادت الولايات المتحدة التزامها برؤية حل الدولتين المتفق عليه بشكل متبادل، والذي تعيش إسرائيل بموجبه في سلام وأمن إلى جانب دولة فلسطينية قابلة للحياة. ونعتقد أن هذه الرؤية تشكل أفضل طريقة لضمان مستقبل إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية، مع دعم التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى قيام دولة خاصة به وإلى العيش بكرامة وأمن.

ونهجنا هو النهوض بالحرية والأمن والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين بطرق ملموسة على المدى القريب. وهذا أمر مهم في حد ذاته. غير أن هذه المكاسب سوف تعزز أيضا آفاق التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، بما يتفق مع القانون الدولي ويتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن الضروري أن يتخذ الجانبان خطوات ملموسة للنهوض بحل الدولتين.

وتدعو الولايات المتحدة الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية إلى الامتناع عن اتخاذ جميع الإجراءات الأحادية الجانب التي تزيد من صعوبة التوصل إلى حل الدولتين، سواء النشاط الاستيطاني أو هدم المنازل أو التحريض على العنف أو تقديم تعويضات للأفراد المسجونين بسبب أعمال إرهابية. وندعو إلى وضع حد لجميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك التحريض على العنف وأعمال الاستفزاز والتدمير.

ومنذ كانون الثاني/يناير، كانت مشاركتنا الدبلوماسية تسترشد بفرضية أن التقدم المستدام نحو السلام يجب أن يستند إلى مشاورات نشطة مع كلا الجانبين. وتحقيقا لتلك الغاية، ستتخذ إدارتنا خطوات لإعادة فتح قنوات الاتصال الدبلوماسية التي توقفت خلال الإدارة السابقة. ولجميع عمليات انخراطنا نفس الهدف – وهو بناء الدعم من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ثالثا وأخيرا، يساورنا قلق خاص من أن الجائحة قد وضعت ضغطا خطيرا على احتياجات الفلسطينيين الاقتصادية والإنسانية على حد سواء. ولذلك تشجعنا لرؤية مبادرة إسرائيل لتطعيم العمال الفلسطينيين. ونحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة التعاون لضمان وصول لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى من هم أكثر حاجة إليها.

ومن جانبنا، يعيد الرئيس بايدن برامج المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية والمعونة الإنسانية للشعب الفلسطيني. وعلى وجه التحديد، يسر الولايات المتحدة أن تعلن اليوم عن تقديم مساعدات إنسانية بقيمة 15 مليون دولار لدعم المجتمعات الأكثر ضعفا في الضفة الغربية وغزة.

وبهذه المساعدة، تدعم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة جهود استجابة هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية للولايات المتحدة لكوفيد-19 في مرافق الرعاية الصحية وللأسر الضعيفة في الضفة الغربية وغزة. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم هذه المساعدة برامج المساعدة الغذائية الطارئة للمجتمعات المحلية التي تواجه انعدام الأمن الغذائي، الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19.

وهذه المعونة العاجلة والضرورية جزء من التزامنا المتجدد تجاه الشعب الفلسطيني. وستساعد هذه المساعدات الفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليها، الأمر الذي سيجلب المزيد من الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وهذا يتفق مع مصالحنا وقيمنا، ويتماشى مع جهودنا للقضاء على الجائحة وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة عملها مع إسرائيل والفلسطينيين والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى سلام طال انتظاره في الشرق الأوسط.

فلنعمل جاهدين لتحقيق ذلك السلام والازدهار للجميع.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

في البداية، أود أن أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

لا تزال فييت نام تشعر بالقلق إزاء التطورات على أرض الواقع التي تتعارض مع القرار 2334 (2016). منذ اعتماده في عام 2016، كان من المتوقع أن يحقق القرار تقدما كبيرا. وبدلا من ذلك، لم نر سوى العكس.

وفي حين أن توسيع المستوطنات لا يظهر أي علامة على التوقف، فإن عمليات هدم المباني الفلسطينية لا تزال مستمرة. وقد تجاوز عدد عمليات الهدم في الأشهر الأولى من عام 2021 بالفعل عدد عمليات الهدم في عام 2020 بأكمله. والعديد من المباني المدمرة مولتها الجهات المانحة الدولية لأغراض إنسانية. وقد أثرت عمليات الهدم تأثيرا خطيرا على حياة الشعب الفلسطيني.

ولن تؤدي تلك الأنشطة الانفرادية إلا إلى إبعاد الطرفين عن بعضهما البعض، وتدمير الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، وبالتالي إعاقة التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية في المستقبل.

وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لتلك الأنشطة الانفرادية واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. إن الوقف الفوري لجميع هذه الأنشطة، المطلوب بموجب القرار 2334 (2016)، ضروري لبناء الثقة وتهيئة بيئة مواتية لأي محادثات مجدية بين إسرائيل وفلسطين.

وإذ أنتقل إلى عملية السلام، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء الديناميات الإيجابية الجديدة من جانب الأطراف ذات الصلة وأعضاء المجتمع الدولي. ونكرر تأكيد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقوم على القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها.

وترحب فييت نام بتعزيز مشاركة المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وبيانها الصادر في 23 آذار/مارس. ونرحب أيضا بالجهود التي بذلتها مصر وفرنسا وألمانيا والأردن مؤخرا وببيانها المشترك في اجتماع باريس في 11 آذار/مارس. ونحن ملتزمون بدعم جميع المبادرات وعمليات الانخراط الجديدة التي يمكن أن تساعد على دفع عملية السلام إلى الأمام وتأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الأطراف. كما ندعو الطرفين إلى الامتناع عن الخطاب والأعمال التي يمكن أن تعقد الحالة وتزيد من صعوبة تحقيق حل الدولتين.

وفيما يتعلق بالحالة في فلسطين، يسرنا التقدم المحرز في التحضير للانتخابات الفلسطينية، وندعو جميع الأطراف إلى احترام العملية الانتخابية. وندعو إسرائيل إلى تيسير التحضير لعملية التصويت وإجرائها، وكذلك ضمان حرية الوصول إلى مواقع الاقتراع، بما في ذلك في القدس الشرقية.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الظروف المعيشية المزرية والحالة الإنسانية لملايين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. والزيادة الحادة الأخيرة في البطالة ومعدل الفقر مدعاة للقلق. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لعمل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ونحن نقدر وندعو جميع الأطراف، بما فيها إسرائيل، إلى مواصلة تيسير إيصال المساعدة الإنسانية ولقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) للسيطرة على موجة العدوى بفيروس كوفيد-19 ومنع انهيار نظام الرعاية الصحية.

وختاما، تكرر فييت نام مرة أخرى تأييدها لحل الدولتين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016).